«سِلسلة قُرَّة عُيُون المُحَدِّثين» (٥)

تقدمة الجرح والتعديل

للإمام الحافظ

أبي محمَّد؛ عبد الرَّحمن بن أبي حاتم الرَّازي

المُتوفى سنة (٣٢٧هـ) رحمه الله تعالى

دِرَاسة وتحقِيق

أَبِي همَّام

مُحَمَّدِ بن عَلِيٍّ الصَّوْمَعِيِّ البَيْضَانِيِّ

غَفَرَ اللهُ لَهُ بِمَنِّهِ وكَرَمِهِ

ومعه تعليقاتٌ للعَلَّامة المُعَلِّمِي اليَماني رَحِمَهُ ٱللَّهُ

«هُوَ كِتَابٌ بِمَنْزِلَةِ الأَسَاسِ أَوِ التَّمْهِيدِ لِكِتَابِ الجَرْحِ والتَّعديل...،

وجاءَ فِي ضِمْنِ ذَلِكَ فَوَائِدُ غَزِيرَةٌ جِدًّا فِي النَّقْدِ والعِلَلِ وَدَقَائِقِ الفَنِّ

لَا تُوجَدُ فِي كِتَابٍ آخَر»

العَلَّامَة المُعَلِّمِي رَحِمَهُ ٱللَّهُ

طبعةٌ مُنَقَّحَةٌ وقُوبِلَت على مَخْطُوطتين

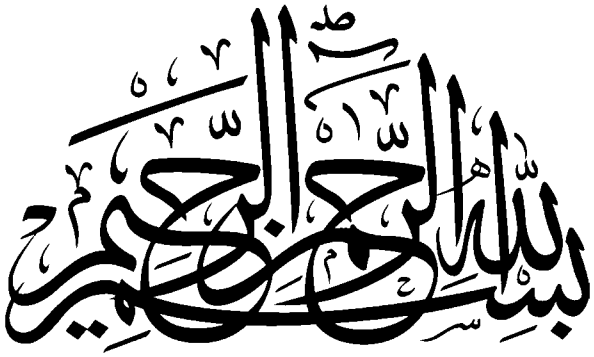
بسم الله الرحمن الرحيم

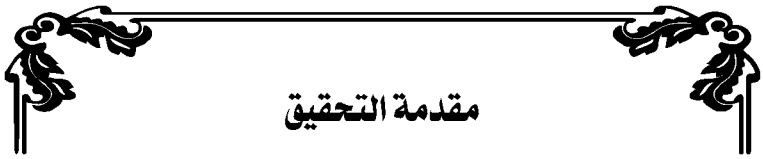

مقدمة التحقيق

إنَّ الحمدَ للهِ، نحمدُه ونستعينُه ونستغفرُه، ونعوذُ باللهِ مِن شُرُور أنفسِنا وسَيِّئات أعمالِنا؛ مَن يَهْدِه اللهُ فَلا مُضِلَّ له، ومَن يُضْلِل فلا هَاديَ له، وأشهدُ أن لا إله إلا الله وَحْدَه لا شريكَ له، وأشهدُ أنَّ مُحَمَّدًا عبدُه ورسولُه صَلَّى اللهُ عَلَيه وعلى آلِه وصَحْبِه أَجْمَعِين، وعَلى مَن تَبِعَهم بإحسانٍ إلى يوم الدِّين.

أمَّا بعد:

فإنَّ عَلْمَ الجَرْحِ والتَّعديل عِلْمٌ جَليلٌ مِن أَهَمِّ عُلُوم الحديث وأَجَلِّها شأنًا(١).

ويُرَاد بِكَلِمَتَي (الجَرْح والتَّعديل) عِندما يُطلقان عند أهلِ الحديث والأُصُول: العِلم الذي يَبحث في أحوالِ الرُّواة من حيث قَبُولِ رِوَاياتهم أو رَدِّها(٢).

وهُما في الأصلِ(٣) -كما قال أبو عبد الله الحَاكِم رَحِمَهُ ٱللَّهُ-: «نَوْعَان كُلٌّ مِنهما عِلْمٌ بِرَأْسِه»(٤).

وقد أَلَّفَ جماعةٌ مِن الأئمة؛ مِنهم مَن أَلَّف في الضُّعفاء، مِثل: كتاب «الضُّعفاء» للبخاري، و«الضُّعفاء» للعُقَيلي، و«الكامل في مَعرفة الرِّجال» لابنِ

---

(١) «المَنهج الإسلامي في الجَرح والتَّعديل» (ص١١)، للدكتور فاروق حمادة.

(٢) المصدر السَّابق (ص١١).

(٣) أعني: كَلِمَتَي (الجَرح والتَّعديل).

(٤) «معرفة علوم الحديث» (ص٦٦)، و«تهذيب وترتيب معرفة علوم الحديث» (ص٦٩) بقلمي.

عَدي، وغيرهم.

ومنهم مَن أَلَّف في الثِّقات؛ مثل: كتاب «الثِّقات» لابنِ حِبَّان، و«الثِّقات» لابن شاهين، و«الثِّقات» للعِجْلي، وغيرهم.

ومِنهم مَن جَمَعَ بين الأمرين؛ مِثل: «العِلل ومَعرفة الرِّجال» للإمام أحمد ابن حَنْبَل، و«الجَرح والتَّعديل» لابنِ أبي حاتم.

وكتابُ ابنِ أبي حاتم هو كما قال العَلَّامةُ عبد الرَّحمن المُعَلِّمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «هو بحقٍّ أُمُّ كُتُب هذا الفَنِّ، ومنه يَسْتَمِدُّ جميعُ مَنْ بَعْدَهُ»؛ ولذلك قال المِزِّي في خُطبة «تَهْذِيبه»(١): «واعلم أنَّ ما كان في هذا الكتاب مِن أقوالِ أئمة الجَرح والتَّعديل ونحو ذلك، فعامَّتُه مَنقول من كتاب «الجَرح والتَّعديل» لأبي مُحَمَّد عبد الرَّحمن بن أبي حاتم الرَّازي الحافظ ابن الحافظ».

قلتُ: وقد قَدَّم له بِمُقَدِّمة عِلْمِيَّة نَفِيسة، وقد حَوَت هذه المُقَدِّمة عِلْمًا وفَوَائد جمَّة؛ ولهذا قال عنها العَلَّامَةُ عبد الرَّحمن المُعَلِّمي- كما سيأتي في مُقَدِّمة تحقيقِه للكتاب-: «وجاء ضِمْنَ ذلك فَوَائِدُ عَزيزةٌ جِدًّا في النَّقْد والعِلل ودَقَائق الفَنِّ لا تُوجد في كتابٍ آخر».

قلتُ: وهذا هو الذي دَفَعَني إلى الاعتناء بها والتَّعليق عليها، وقد كنتُ كثيرًا ما أقرأُ فيها، وكُلَّما قرأتُ قلتُ في نفسي: لو أنَّ أحدًا من المُتَخَصِّصين يَخدم الكتابَ تَعليقًا وتخريجًا، وطباعة، ويُباع مُنْفَرِدًا مُسْتَقِلًّا عن كتاب «الجَرح والتَّعديل»؛ لِيقف عليه طالبُ العلم، لا سِيَّما الذين لا يَستطيعون على شِرَاء كتاب «الجَرح والتَّعديل»، فما كُلُّ طالبِ عِلْمٍ عنده الاستطاعة على الشِّراء للكتاب كاملًا، وبعد مُدَّة تزيد على عَشْر سنين كنتُ أَتَكَلَّم مع بعض مشايخي

(١) مقدمة «تهذيب الكمال» (١/ ١٥٢).

مِن مُحَدِّثي مَكَّة، وهو فضيلة الشَّيخ العَلَّامة رَبيع المَدخلي حفظه اللهُ تعالى، واسْتَشَرْتُه؛ فحَثَّني على ذلك، ثُمَّ التقيتُ شيخي العَلَّامة المُحَدِّث مُحَمَّد بن علي آدم الإتيوبي حفظه الله، فأَيَّدني؛ فاشتدَّ العَزْمُ عندي على القيام بهذا العَمَل، فَيَسَّر اللهُ ذلك، فله الحمدُ أوَّلًا وآخرًا؛ **فكان العملُ كالتَّالي:**

١- قُمْتُ بقراءةِ الكتاب حتى أَعْرِف ما يَحوي وما يحتاجُه مِن تَعليقٍ على فوائده؛ فإنَّ ذلك لا بد منه قَبل الشُّروع في العمل.

٢- قُمْتُ بِتَخريج الآثار.

٣- قُمْتُ بترقيمِها تَرْقيمًا مُسلسلًا.

٤- عَلَّقْتُ تَتْمِيمًا للفائدة في بعضِ المَواضع من الكتاب، لا سِيَّما على ألفاظِ الجَرح والتَّعديل المَنقولة عن بعض الأَئِمَّة؛ لمعرفة مُرَادهم من ذلك.

٥- عزوتُ الآيات إلى سُورها، وهي قليلةٌ جِدًّا في الكتاب.

٦- قُمْتُ بشرحِ الكَلِمات الغَريبة التي تحتاجُ إلى ذلك.

٧- صَنَعْتُ فهرسًا لموضوعات الكتاب.

٨- صنعتُ فهرسًا للآيات والأحاديث والآثار؛ لِيَستطيع القارئُ والباحثُ أن يقفَ على ما يريدُه دون عناءٍ وتعبٍ.

٩- تَرْجَمْتُ للمُصَنِّف واكتفيتُ بما كَتَبَ العَلَّامَةُ المُعَلِّمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مقدمة تَحقيقه للكتاب؛ فقمتُ بالتَّعليق عليها في بعضِ المَواضع، وقد ذكر فيها: اسمَه، ونَسَبَه، ومَوْلِدَه، ونَشْأَتَه، وطَلَبَه للعِلْم، ومَشَايخَه، وثَنَاءَ أهلِ العِلْم عليه، ومُصَنَّفَاتِه.

١٠- أَثْبَتُّ كلمةً نَفِيسة للمُعَلِّمي تَكَلَّم فيها عن الجَرْح والتَّعديل والنَّقْد والنُّقَّاد وأَئِمَّة النَّقْدِ.

١١- وبما أنَّ الكتابَ يُعتبر مُقَدِّمة لكتاب «الجَرْح والتَّعديل» لابنِ أبي حاتم فقد أثبتُّ كلامَ المُعَلِّمي عن ترتيبِ ابنِ أبي حاتِمٍ لكتابِه «الجَرح والتَّعديل»؛ لأنَّه لم يذكر ذلك إلا في مقدمة تَحقيقه لهذا الكتاب؛ ولهذا لا يليقُ حذفُها منه.

١٢- عَنْوَنْتُ ببعضِ العَناوين على بعضِ فِقرات مُقَدِّمة المُعَلِّمي؛ لِتَظهر الفائدةُ للقارئ بجلاء ووضوح.

١٣- ذَكَرْتُ نبذةً عن هَدف المُؤلِّف من تأليفِ الكتاب.

هذا هو خلاصةُ ما قُمْتُ به[1]، وأسألُ اللهَ أن يَجعل ذلك في مِيزان حسناتي، وأن يتقبَّلَه بقبولٍ حَسَنٍ، وأن يَنفعني به يوم لقائه؛ إنَّه وليُّ ذلك والقادرُ عليه.

وصَلَّى اللهُ وسَلَّم على نَبِيِّنا مُحَمَّدٍ وعلى آلِه وصَحابته أجمعين، والحمدُ للهِ ربِّ العالمين

كتبه

أبو همام

مُحَمَّدُ بن عَلِيٍّ الصَّوْمَعِيُّ البَيْضَانِيُّ

اليَمني الأَصْل، المَكِّي مُجَاورًا في مَكَّةَ بلدِ اللهِ الحَرَام زَادَها اللهُ تشريفًا

وكان ذلك بمنزلي الكائن بمحلة جَبَل أبو سَلَاسِل

في (١٤٣٢/١١/١٤هـ)

البريد الإليكتروني abohammam333@gmail.com

---

(١) ثُمَّ وقفتُ على مَخطوطتين، وقابلتُ بينهما مع المَطبوع؛ كما سيأتي ذِكر ذلك في الكلام على نسخ الكتاب.

علم الجرح والتعديل

والنقد والنقاد وأئمة النقد

للعَلَّامَة المُحَقِّق الكبير

عبد الرحمن المُعَلِّمِي اليَماني رَحِمَهُ ٱللَّهُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ لله، وسَلَامٌ على عبادِه الَّذين اصْطَفَى.

الإنسانُ يَفتقرُ في دينِه ودُنياه إلى معلوماتٍ كثيرةٍ لا سبيلَ له إليها إلا بالأَخبار، وإذ كان يقعُ في الأخبار الحقُّ والباطلُ، والصِّدقُ والكذبُ، والصَّوابُ والخطأُ؛ فهو مُضطر إلى تمييزِ ذلك.

وقد هَيَّأ اللهُ- تَبَارك وتَعَالى- لنا سَلَفَ صِدْقٍ حَفِظُوا لنا جميعَ ما نحتاجُ إليه من الأخبارِ في تَفسيرِ كتابِ رَبِّنا عَزَّوَجَلَّ، وسُنَّةِ نَبِيِّنا ﷺ، وآثارِ أصحابِه، وقَضايا القُضَاة، وفَتاوى الفُقهاء، واللُّغَةِ وآدابِها، والشِّعْرِ، والتَّاريخ، وغيرِ ذلك.

والتزموا وأَلْزَمُوا مَن بعدهم سَوْقَ تلك الأَخْبار بالأسانيد، وتَتَبَّعُوا أحوالَ الرُّواة التي تُساعد على نَقْدِ أخبارهم، وحَفِظُوها لنا في جُملة ما حَفِظُوا، وتَفَقَّدُوا أحوالَ الرُّواة، وقَضَوْا على كلِّ رَاوٍ بما يستحقُّه؛ فَمَيَّزوا مَن يَجب الاحتجاجُ بخبرِه، ولو انْفَرد، ومَن لا يجب الاحتجاجُ به إلا إذا اعتضد، ومَن لا يُحْتَج به، ولكن يُستشهد، ومَن يُعتمد عليه في حالٍ دون أخرى، وما دون ذلك من مُتَساهل ومُغَفَّلٍ وكَذَّاب.

وعَمَدُوا إلى الأخبار فانْتَقَدُوها، وفَحصُوها، وخَلَّصوا لنا منها ما ضَمَّنوه كُتُبَ الصَّحيح، وتَفَقَّدُوا الأخبارَ التي ظاهرها الصِّحة[1]، وقد عُرِفُوا بسعة عِلْمِهم، ودِقَّة فَهمهم ما يَدْفَعُها عن الصِّحة[2]؛ فَشَرَحوا عِلَلَها، وبَيَّنُوا خَلَلَها،

(١) ويُنظر كتاب «أحاديث مُعَلَّة ظَاهرها الصِّحة» لِشيخنا الوادعيِّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ مع مُقَدِّمته.

(٢) **وللمُعَلِّمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ كلامٌ مَتينٌ تَكَلَّم فيه عن إعلالِ الأئمةِ للأحاديث، قال فيه:**

«١- إذا قامَ عند النَّاقد مِن الأدلة ما غَلب على ظَنِّه مَعه بطلانُ نِسبة الخبر إلى النَّبي ﷺ، فقد =

=

يقول: باطلٌ. أو مَوضوعٌ. وكلا اللفظين يَقتضي أنَّ الخبرَ مَكذوبٌ عَمْدًا أو خَطأ، إلَّا أن المُتبادر من الثاني الكذب عَمْدًا، غير أنَّ هذا المُتبادر لم يَلتفت إليه جامعو كُتُبِ المَوضوعات، بل يُوردون فيها ما يَرون قيامَ الدَّليل على بطلانه، وإن كان الظاهرُ عدمَ التَّعَمُّد.

٢- قد تتوفر الأدلةُ على البطلان، مع أنَّ الرَّاوي الذي يُصَرِّح النَّاقد بإعلال الخبر به لم يُتَّهم بتعمدِ الكذب، بل قد يكون صَدُوقًا فاضلًا، ولكن يَرى الناقدُ أنَّه غلط، أو أُدخل عليه الحديث.

٣- كثيرًا ما يذكر ابنُ الجوزي الخبرَ، ويتكلم في راوٍ من رجالِ سندِه، فيَتعقبه بعض مَن بعده، بأنَّ ذاك الرَّاوي لم يُتهم بتعمد الكذب، ويعلم حال هذا التَّعقب من القاعدتين السابقتين.

نعم، قد يكون الدَّليلُ الآخر غير كافٍ للحكم بالبُطلان، ما لم يَنضم إليه وجودُ راوٍ في السَّند مَعروف بتعمد الكذب، ففي هذه الحالِ يتَّجه ذاك التَّعقب.

٤- إذا استنكر الأئمةُ المُحَقِّقون المَتن، وكان ظاهر السَّند الصِّحة؛ فإنَّهم يَتطلبون له علة، فإذ لم يجدوا عِلَّة قادحة مُطلقًا حيث وقعت أَعَلُّوه بعلة ليست بقادحة مطلقًا، ولكنهم يرونها كافية للقدح في ذاك المنكر.

فمن ذلك: إعلاله بأنَّ راويه لم يُصَرِّح بالسَّماع- هذا مع أنَّ الرَّاوي غير مُدلس- أَعَلَّ البُخاري بذلك خبرًا رواه عمرو بن أبي عمرو مَولى المُطَّلب، عن عكرمة، تَراه في ترجمة عمرو من «التَّهذيب».

ونحو ذلك: كلامُه في حديث عَمرو بن دينار في القَضاء بالشَّاهد واليَمين.

ونحوه أيضًا: كلامُ شيخِه عليِّ بن المَديني في حديث: «**خَلَقَ اللهُ التُّرْبَةَ يَوْمَ السَّبْتِ...**»، إلخ، كما تراه في «الأسماء والصِّفات» للبَيهقي، وكذلك أَعَلَّ أبو حاتم خبرًا رواه الليثُ بن سَعْد عن سعيد المَقبري، كما تراه في «علل ابن أبي حاتم» (٣٥٣/٢).

ومن ذلك: إشارة البُخاري إلى إعلال حديث الجَمع بين الصَّلاتين: بأنَّ قُتيبة لما كَتَبَه عن الليث كان معه خالد المَدائني، وكان خالدٌ يَدخل على الشُّيوخ...، يُراجع «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص١٢٠).

ومن ذلك: الإعلالُ بالحَمل على الخطإ، وإن لم يَتبين وجهُه؛ كإعلالهم حديث عبد المَلك بن أبي سليمان في الشُّفعة.

ومن ذلك: إعلالهم بظَنِّ أنَّ الحديث أُدخل على الشَّيخ، كما ترى في «لسان المِيزان» في ترجمة الفضل بن الحباب، وغيرها.

=

وضَمَّنُوها كُتَبَ العِلل، وحاولوا مع ذلك إماتةَ الأَخْبار الكاذبة، فلم يَنقل أفاضلُهم منها إلَّا ما احتاجوا إلى ذِكْرِه للدلالة على كذبِ رَاوِيه أو وَهنِه، ومَن تَسَامَح من مُتَأَخِّريهم فَرَوى كلَّ ما سَمِع فَقَد بَيَّن ذلك، وَوَكَلَ النَّاسَ إلى النَّقد الذي قد مُهِّدَت قواعدُه، ونُصِبَت معالمُه، فَبِحَقٍّ قال المُستشرق المُحَقِّق مرجليوث: لِيَفْتَخِرِ المُسلمون ما شَاءوا بِعِلْم حَدِيثِهم»[1].

=

وحُجَّتهم في هذا: أنَّ عدمَ القَدح بتلك العِلَّة مُطلقًا إنَّما بُني على أنَّ دخولَ الخَلل من جِهتها نادرٌ، فإذا اتَّفق أن يكون المُتن منكرًا، يَغلب على ظَنِّ الناقد بُطلانُه، فقد يُحَقِّق وجود الخَلل؛ وإذ لم يُوجد سبب له إلا تلك العلة فالظَّاهر أنَّها هي السَّبب، وأنَّ هذا من ذاك النادر الذي يَجيء الخَلَلُ فيه مِن جِهتها.

وبهذا يَتبين: أنَّ ما يَقع ممن دونهم من التَّعقب بأنَّ تلك العلة غير قادحة، وأنَّهم قد صَحَّحوا ما لا يُحصى من الأحاديث مع وجودها فيها، إنَّما هو غَفلة عمَّا تَقَدَّم من الفرق، اللَّهُمَّ إلا أن يُثبت المُتَعَقِّب أنَّ الخبرَ غيرُ مُنكر».اهـ.

(١) انظر «المَقالات العِلْمِيَّة» (ص٢٣٤-٢٥٣)، المُعَلِّمي. مقدمة تحقيق «الفَوائد المَجموعة في الأحاديث الموضوعة» (ص٧، ٨).

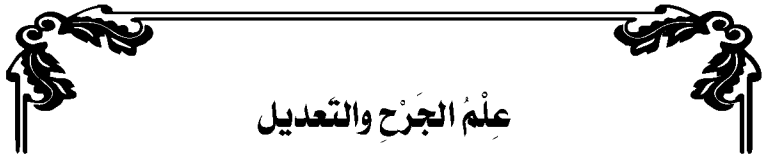

عِلْمُ الجَرْحِ والتَّعديل

هو عِلْمٌ يُبحث فيه عن جَرْحِ الرُّواة وتَعديلهم بألفاظٍ مَخصوصة، وعن مَرَاتب تلك الألفاظ، وهذا العِلم مِن فُرُوع عِلْم رجالِ الأحاديث، ولم يَذكره أحدٌ من أصحاب المَوضوعات مع أنَّه فَرْعٌ عَظيمٌ، والكلامُ في الرِّجال جَرْحًا وتَعْديلًا ثابتٌ عن رسولِ الله ﷺ، ثُمَّ عن كثيرٍ مِن الصَّحابة والتَّابعين فَمَن بعدَهم، وجَوَّز ذلك تَوَرُّعًا، وصَوْنًا للشَّريعة لا طَعْنًا في النَّاس[1]، وكما جازَ

---

(١) **عَقَدَ أبو الوليد البَاجي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه «التَّعديل والتَّجريح» بَابًا قال فيه:** «بابٌ في جَواز الجَرح، وأنَّه ليس من بابِ الغِيبة المَنهي عنها، وإنَّما هو مِن الدِّين».

ثم قال: «قال يحيى بن سَعيد القَطَّان: سألتُ مالكَ بن أَنَس وسُفيانَ الثَّوري وشُعبةَ وابنَ عُيينة عن الرجلِ لا يَحفظ أو يُتَّهم في الحديث، فكلُّهم قال لي: بَيِّن أمرَه، بَيِّن أمرَه. مَرَّتين، وعلى هذا إجماعُ المُسلمين إلَّا مَن لا يُعتد بقولِه في هذا الباب؛ وذلك أنَّ الشَّاهد يَشهد على الدِّينار ويَسيرِ المالِ، فتُعلم منه الجَرحة، فلا يَسَع مَن عَلِم ذلك إلَّا أن يَجرحه بها، ويُزيل عن المَشهود عليه ضَرَر شَهادته، فكيف الدِّين الذي هو عِماد الدُّنيا والآخرة يَنقله مَن تُعلم جَرْحَتُه فلا يُبَيِّن أمرُه، ومما تدلُّ على صِحَّة هذا أنَّا قد وجدنا الجَرْحَ لِنَقَلَة الأخبار والبَحث عن أحوالهم، وطعن الأئمة عليهم في سائر أعصار المُسلمين من أهل العِلم والدِّين والورع؛ ولذلك روي عن سَعيد بن المُسَيب أنَّه قال: يا بُرْد، لا تَكْذِب عَلَيَّ، كما كَذَب عِكرمة على ابنِ عَبَّاس.

ورُوي عن مالكٍ وسُفيانِ الثَّوري وسفيان بن عُيينة وأَيُّوب السَّختياني ويُونس بن عُبَيد وشُعبة بن الحَجَّاج مع عِلمهم وَوَرَعِهم وفَضْلهم- تَجْريحُ نَقَلَةِ الأخبار وإظهارُ أحوالهم والتَّحَفُّظُ في الأخذِ مِنهم والإخبار عنهم، وقال: قال أبو بكر بن خَلَّاد: قلتُ ليحيى بن سَعيد: أَمَا تَخشى أن يكون هؤلاء الَّذين تركتَ حديثَهم خُصَماءَك عند الله يوم القيامة؟ فقال: لأن يكون هؤلاء خُصمائي أَحَبَّ إليَّ من أن يكون خَصْمي رسولَ الله ﷺ، يقول: لِمَ

الجَرْحُ في الشُّهود جاز في الرُّواة، والتَّثَبُّت في أَمْرِ الدِّين أَوْلَى من التَّثَبُّت في الحُقوق والأموال؛ فلهذا افترضوا على أنفسِهم الكلامَ في ذلك. «كشف الظُّنون» (٣٩٠/١).

=

حَدَّثْتَ عَنِّي حديثًا تَرَى أنَّه كَذِبٌ.

وقال عبد الرَّحمن بن مَهدي: حَدَّثنا حمَّاد بن زيد قال: كَلَّمنا شُعبة أنا وعبَّاد بن عبَّاد وجرير بن حازم في رجل- يُريد أَبان بن أبي عيَّاش- فقلنا: لو كَفَفْتَ عنه؟ فكأنَّه لانَ وأجابَنا، قال: فذهبتُ يومًا أُريد الجامع، فإذا شُعبة يُنادي مِن خَلْفي، فقال: ذاك الذي قُلتم لا أُراه يَسَعُني.

قال عفَّان: كنتُ عند إسماعيل بن عُلَيَّة، فحَدَّث رجلٌ عن رجلٍ فقال: لا تُحَدِّث عن هذا؛ فإنه ليس بِثَبْتٍ. فقال: اغْتَبْته. فقال: ما اغتابَه، ولكنه حَكَم عليه أنَّه ليس بثبتٍ.

وقال ابن مَهدي: مَرَرْتُ مع سُفيان الثَّوري برجلٍ فقال: كَذَّاب، واللهِ لولا أنَّه لا يحلُّ لي أن أسكتَ لَسَكَتُّ.

وقال أبو نُعيم: حَدَّثنا حمَّاد بن زيد، عن ابن عَوْنٍ قال: قال إبراهيم النَّخعي: إيَّاكم والمُغيرة بن سعيد وأبا عبد الرحمن؛ فإنَّهما كذَّابان.

وإنَّما يَجوز للمُجَرِّح أن يَذكر المُجَرَّح بما فيه مما يَرُدُّ حديثَه لما في ذلك من الذَّبِّ عن الحديث، وكذلك ذو البِدعة يُذكر ببدعته؛ لئلا تَغْتَرَّ به الناسُ؛ حفظًا للشَّريعة، وذبًّا عنها، ولا يُذكر غير ذلك من عُيوبه؛ لأنَّه من باب الغِيبة؛ قال سُفيان الثوري في صاحب البِدعة يُذكر ببدعته: ولا يُغتاب بغير ذلك. يعني- والله أعلم- أنْ يُورد ما فيه لا على وجه السَّبِّ له، أو يقال فيه ما لَيس فيه، فأمَّا أن يذكر ما فيه مما يثلم دينَه على وجه التَّحذير منه، فليس من باب الغِيبة، والله أعلم».اهـ «التَّعديل والتَّجريح لِمَن خَرَّج له البُخاري في الجامع الصَّحيح» (٣٨٢/١، ٣٨٣).

النَّقْدُ والنُّقَّادُ(١)

ليس نَقْدُ الرُّواة بالأمرِ الهَيِّن؛ فإنَّ النَّاقدَ لابُدَّ أن يكونَ واسعَ الاطِّلاع على الأخبار المَرْوِيَّة، عارفًا بأحوال الرُّواة السَّابقين، وطُرُق الرِّواية، خَبيرًا بعوائد الرُّواة ومَقاصدهم وأغراضهم، وبالأسباب الدَّاعية إلى التَّساهل والكذب، والمُوقِعة في الخطإ والغَلط، ثم يحتاجُ إلى أن يَعرف أحوالَ الرَّاوي متى وُلِد؟ وبأيِّ بلدٍ؟ وكيف هو في الدِّين، والأمانة، والعَقل، والمُروءة، والتَّحَفُّظ؟ ومتى شَرَع في الطَّلب؟ ومتى سَمِع؟ وكيف سَمِع؟ ومع مَن سَمِع؟ وكيف كتابُه؟

ثم يَعرف أحوالَ الشُّيوخ الذين يُحَدِّث عنهم، وبُلدانهم، ووَفَيَاتهم، وأوقات تَحْدِيثهم، وعادتهم في التَّحديث، ثم يَعرف مَرْوِيَّات الناس عنهم، ويَعرض عليها مَرويات هذا الرَّاوي ويَعتبرها بها، إلى غير ذلك مما يَطول شرحُه، ويكون مع ذلك مُتَيَقِّظًا، مُرْهَف الفَهم، دقيق الفِطنة، مالكًا لنفسِه، لا يَستَمِيلُه الهوى، ولا يَستفِزُّه الغضبُ، ولا يستَخِفُّه بَادِرُ ظَنٍّ حتى يَستوفي النَّظر، ويَبلغ المَقَرَّ، ثم يُحْسِن التَّطبيق في حُكمه؛ فلا يُجاوز ولا يُقَصِّر، وهذه المَرتبةُ بعيدةُ المَرام، عزيزةُ المَنال، لم يَبلغها إلا الأفذاذُ.

---

(١) **النَّقْدُ لُغَةً**: هو تَمييز الدَّرَاهم، وإخراجُ الزَّيف منها، يقال: نَقَدْتُ الدَّراهم وانتقدتُها، إذا أخرجتُ منها الزَّيف. «لِسان العَرب» (٦/ ٢٤١).

واصطلاحًا: هو تَمييز الأحاديث الصَّحيحة من الضَّعيفة، والحُكم على الرُّواة تَوثيقًا وتجريحًا. «مَنهج النَّقد عند المُحَدِّثين؛ نشأتُه وتاريخُه» (ص ٥).

وقد كان مِن أكابر المُحَدِّثين وأَجِلَّتهم مَن يَتكلم في الرُّواة فلا يُعَوَّل عليه، ولا يُلتفت إليه؛ قال الإمامُ عليُّ بن المَديني- وهو مِن أئمة هذا الشَّأن-: «أبو نُعَيْم وعَفَّان صَدُوقان لا أقبلُ كلامَهما في الرِّجال، هؤلاء لا يَدَعُون أَحَدًا إلا وَقَعُوا فِيه»(١).

وأبو نُعَيم وعَفَّان من الأَجِلَّة، والكلمةُ المَذكورة تدلُّ على كثرة كلامهما في الرِّجال، ومع ذلك لا تكادُ تَجد في كُتُبِ الفَنِّ نَقْلَ شيءٍ مِن كلامِهما(٢).

---

(١) «تهذيب التهذيب» (٧/٢٣٢)، المُعَلِّمي.

(٢) **بَوَّب أبو الوَليد الباجي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه «التَّعديل والتجريح» بابًا في (مَعرفة الجرح والتَّعديل)، بيَّن فيه أحوالَ المُحَدِّثين في الجرح والتَّعديل، فقال:** «أحوال المُحَدِّثين في الجَرح والتَّعديل مما يُدرك بالاجتهاد، ويُعْلَم بضربٍ من النَّظر.

ووَجْهُ ذلك: أنَّ الإنسانَ إذا جَالَسَ الرجلَ وتكررت محادثتُه له، وإخباره إيَّاه بمثل ما يُخْبِر ناسٌ عن المعاني التي يُخْبَرُ عنها تَحَقَّقَ صِدْقُه، وحُكِم بتصديقه؛ فإن اتَّفَق له أن يُخبر في يومٍ من الأيَّام أو وقتٍ من الأوقات بخلافِ ما يُخبِر الناس عن ذلك المَعنى، أو بخلاف ما عَلِمَ منه المخبَرُ اعتقد فيه الوهم والغَلط، ولم يُخرجه ذلك عنده عن رُتبة الصِّدق الذي ثَبَتَ من حاله، وعُهِد مِن خَبَرِه، وإذا أكثرت مجالسةَ آخر وكَثُرت محادثتُه لك فلا يَكاد أن يُخبرك بشيء إلا ويخبرك أهلُ الثِّقة والعَدالة عن ذلك المَعنى بخلاف ما أخبرَك به غَلب على ظَنِّك كثرةُ غَلَطِه، وقِلَّة استثباته واضطراب أقواله وقِلَّة صِدقه، ثم بعد ذلك قد يتبين لك من حاله العَمْدُ أو الغلطُ، وبحسب ذلك تَحْكُم في أمرِه؛ فمَن كان في أحدِ هذين الطَّرفين لا يختلف في جرحه أو تعديله، وممن كان بين الأمرين مِثل أن يُوجد منه الخطأُ والإصابةُ وَقَع التَّرَجُّحُ فيه، وعلى حسب قِلَّة أحد الأمرين منه وكثرته يكون الحُكم فيه، فكذلك المُحَدِّث إذا حَدَّثك عن الزُّهري؛ مثل زَمعة بن صالح بن الأخضر، أو محمد بن إسحاق، وحَدَّثك عنه بذلك الحديثِ مالكٌ، وعُبيد الله بن عمر، ومَعمر، وسُفيان بن عُيينة، ومَن أَشْبَههم من الأئمة الحُفَّاظ المُتقنين الذين عُلِم حِفْظُهم حديثَ الزُّهري، وإتقانهم له، واتَّفقوا على خلاف ما حَدَّث، أو خالَفه أحدُ هؤلاء الأئمة، وكَثُر ذلك؛ فإنَّه يُحكم بضعفه، واضطراب حديثه، وكَثْرة خَطَئِه؛ =

.....

=

فإن انضاف إلى ذلك أن يَنفرد بالأحاديثِ المناكير عن مِثل الزُّهري، وكَثُر ذلك مِنه جُرح؛ إلى أن يقال فيه: مُنكر الحديث، مَتروك الحديث، ورُبَّما كَثُر ذلك منه حتى يَتبين تَعَمُّدُه فيُنسب إلى الكذب، وإذا رأيتَه لا يُخالف هؤلاء الأئمةَ المُتقنين الحُفَّاظ، ولا يَخرج عن حديثهم، حُكم بصدقه، وصِحَّة حديثه.

فهذان الطَّرفان لا يختلف فيمن وجد أحدهما منه، ومن وجد منه المُوافقة والمُخالفة وَقَع التَّرجيح فيه على كثرة أحدِ الأمرين منه وقِلَّته، وعلى قَدر ما يحتمله حالُه في عِلمه ودينه وفَضْله.

ولذلك يختلفُ أهل الجَرح والتَّعديل في الرَّجل فيُوثقه يَحيى بن سعيد القَطَّان، ويُضَعِّفه عبد الرَّحمن بن مَهدي، ويُوَثِّقه شُعبة، ويَجرحه مالكٌ، وكذلك سائر مَن يَتكلم في الجَرح والتَّعديل ممن هو مِن أهل العِلم، بذلك يقع اختلافهم في ذلك على هذا الوجه.

وقد روى أبو حاتم بن حِبَّان البُستي قال: سمعتُ محمد بن إبراهيم بن أبي شيخ الملطي قال: جاء يحيى بن مَعين إلى عفَّان يَسمع منه حديث حمَّاد بن سَلَمَة فقال: سمعتَه مِن غيري؟ فقال: نعم، سمعتُه مِن سبعة عشر رجلًا. فأَبَى أن يُحَدِّثه به، فقال: إنَّما هو درهم، وأَنْحَدِر إلى البَصرة وأَسمعه من التبوذكي. فقال له التبوذكي: سمعتَه من غيري؟ فقال: نعم، سمعتُه من سبعة عشر رجلًا. فقال: ما تريدُ بذلك؟ قال: أريد أن أُمَيِّز خطأَ حمَّاد بن سَلَمَة مِن خطإِ مَن روى عنه، فإذا اتَّفَق لي الجميعُ على خطإٍ عرفتُ أنَّه مِن حمَّاد بن سَلَمَة، وإذا انفرد به بعضُ الرُّواة عنه عرفتُ أنَّه منه». انتهى. «التَّعديل والتجريح لمن خَرَّج له البخاري في الجامع الصَّحيح» (١/٢٨٠، ٢٨١).

أئِمَّةُ النَقْدِ

اشتهر بالإمامة في ذلك جماعةٌ؛ كمالك بن أنس، وسُفيان الثَّوري، وشُعبة ابن الحَجَّاج وآخرون، قد ساق ابنُ أبي حاتم تراجمَ غالبهم مُستوفاة في كتابه «تقدمة المَعرفة لكتاب الجرح والتَّعديل»؛ وذلك أنَّه رأى أنَّ مَدار الأحكام في كتاب «الجرح والتَّعديل» على أولئك الأئمة، وأن الواجب ألَّا يَصل الناظرُ إلى أحكامهم في الرُّواة حتى يكون قد عَرَفَهم المعرفة التي تُثبت في نفسِه أنَّهم أهلٌ أن يُصيبوا في قضائهم، ويَعدلوا في أحكامهم، وأن يقبل منهم، ويستند إليهم، ويعتمد عليهم، ولنحو هذا المعنى يجدر بنا أن نُقَدِّم هنا ترجمةَ ابن أبي حاتم نفسه.

ابن أبي حاتم

اسمُه ونَسَبُه:

هو عبد الرَّحمن بن محمد بن إدريس بن المُنذر بن داود بن مِهران؛ أبو محمد بن أبي حاتم الحَنْظَلي الرَّازي[١]، ذكر ابنُ السَّمْعاني في «الأنساب»[٢] عن ابنِ طاهر[٣] قال: «أبو حاتمٍ الرَّازي الحَنْظَلي مَنسوب إلى دربِ حَنظلة بالري، وداره ومَسجده في هذا الدَّرب رأيتُه ودخلتُه».

ثم ساق ابنُ طاهر بسندٍ له إلى ابن أبي حاتم قال: «قال أبي: نحن مِن مَوَالي تَمِيم[٤] بن حَنْظَلة من غَطَفَان».

قال ابنُ طاهر: «والاعتمادُ على هذا أَوْلَى، والله أعلم»[٥].

تَعَقَّبَه ياقوتُ في «مُعجم البُلدان»[٦] (حنظلة)، فقال: «هَذا وَهْمٌ؛ لأنَّ حَنْظَلة هو حَنْظَلة بن مالك بن زيد مَناة بن تَمِيم، وليس في ولدِه مَن اسمُه تَميم،

---

(١) تُنظر ترجمتُه في «طبقات الحنابلة» (٣/١٠٣- ١٠٥)، و«تاريخ دمشق» (٣٥/٣٥٧- ٣٦٦)، و«سير أعلام النبلاء» (١٣/٢٦٣)، و«تذكرة الحفاظ» (٣/٨٢٩- ٨٣٢)، (٤/٢٨٥).

(٢) (٤/٢٨٧).

(٣) هو محمد بن طاهر، المعروف بابن القَيْسَراني، مات سنة (٥٠٧). «سير أعلام النُّبلاء» (١٩/٣٦١- ٣٧١)، «تذكرة الحُفَّاظ» (٤/١٢٤٢- ١٢٤٥).

(٤) وَقَعَ في الأصل: «مَوَالي بَني تَميم»، والمُثبت من «الأنساب»، ومن «المُؤتلف والمختلف» لابن طاهر.

(٥) «المُؤتلف والمُختلف» (ص٥٧).

(٦) (٣٥٧).

ولا في ولد غَطَفان بن سعد بن قَيس عيلان مَن اسمُه تَمِيم بن حنظلة ألبتة على ما أجمع عليه النَّسَّابون.....؛ فإن صَحَّ السَّنَدُ إلى ابن أبي حاتم فَهم مِن مَوَالي بني حَنْظَلة من تَميم، والتَّخليط ممن بعده».

مولدُه، ونشأتُه، وطَلَبُه للعِلم:

وُلِد سنة (٢٤٠)، قال: «ولم يَدَعْنِي أَبي أَطْلُب الحديثَ حتى قرأتُ القرآنَ على الفَضْل بن شاذان»(١)، والفضل بن شاذان هذا مِن العلماء المُقرئين.

ثُمَّ شَرَع في الطلب على أبيه الإمام أبي حاتم الرَّازي والإمام أبي زُرعة عبيد الله بن عبد الكريم الرَّازي وغيرهما مِن مُحَدِّثي بلدِه الرَّي، ثم حَجَّ به أبوه سنة (٢٥٥)، ذَكَرَ ذلك في ترجمة أبيه من «التَّقدمة»(٢).

وفي «تذكرة الحُفَّاظ»(٣) عنه: «رَحَلَ بي أبي سنة خمس وخمسين [ومائتين](٤)، وما احْتَلَمْتُ بعدُ، فلمَّا بلغنا ذا الحليفة احتلمتُ، فَسُرَّ أبي؛ حيث أدركتُ حَجَّة الإسلام».

وفي «التَّذكرة» أيضًا: «قال أبو الحَسَن؛ عليُّ بن إبراهيم الرَّازي الخطيب في ترجمة عَمِلَها لعبد الرَّحمن: ....، ثم قال أبو الحَسَن: رَحَلَ مع أبيه، وحَجَّ مع مُحَمَّد بن حَمَّاد الطَّهراني، ورَحَلَ بنفسِه إلى الشَّام(٥)، ومِصر(٦) سنة (٢٦٢)، ثم

---

(١) «تاريخ دمشق» (٣٦٠/٣٥)، «سير أعلام النبلاء» (٢٦٥/١٣)، «تذكرة الحفاظ» (٨٣٠/٣).

(٢) انظر الأثر رقم (١٥٣٥).

(٣) (٨٣٠/٣)، و«السِّير» (٢٦٣/١٣).

(٤) ما بين المَعقوفتين لا توجد في «تَذكرة الحفاظ»؛ لذا جَعَلَها المُعَلِّمي بينهما.

(٥) يُنْظَر «الجرح والتَّعديل» (١١٦/٨)، ترجمة برقم (٥١٩).

(٦) يُنْظَر «الجرح والتَّعديل» (٣٠٤/٧) ترجمة برقم (١٦٥١).

رَحَلَ إلى أَصْبهان[١] سنة (٢٦٤)، ولم تُؤرخ سنة حَجِّه مع الطهراني».

وفي كتابه في «ترجمة الطَّهراني»: «سمعتُ منه مع أبي بالري، وببغداد، وإسكندرية»[٢].

وفي «التَّذكرة»[٣] عنه: «كُنَّا بِمِصْر سبعة أشهر لم نَأكل فيها مَرقة، نهارنا ندورُ على الشُّيوخ، وبالليل نَنْسخ ونُقَابل، فأتينا يومًا أنا ورفيق لي شيخًا فقالوا: هو عَلِيلٌ.

فرأيتُ سمكة أعجبتنا فاشتريناها؛ فلما صِرْنا إلى البَيت حَضَر وقتُ مجلسِ بعض الشُّيوخ فَمَضَيْنا، فلم تَزَل السَّمكة ثلاثة أيام وكاد أن يَنضى، فأكلناه نِيئًا لم نَتَفَرَّغ نشويه. ثم قال: لا يُستطاع العِلْمُ براحةِ الجَسد».

مشايخُه، والرُّواة عنه:

ذكر الذَّهبيُّ في «التَّذكرة»[٤] جماعةً من قدماء شُيوخ ابن أبي حاتم الذين ماتوا سنة (٢٥٦) فما بعدها إلى السِّتين، **منهم:**

عبد الله بن سعيد؛ أبو سعيد الأَشَج[٥].

وعلي[٦] بن المُنذر الطريفي.

والحَسَن[٧] بن عَرَفَة.

---

(١) يُنْظَر «الجرح والتَّعديل» (٤٨١/٨)، ترجمة برقم (٢٢٠١).

(٢) «الجرح والتَّعديل» (٤٨١/٨)، ترجمة برقم (٢٢٠١).

(٣) (٨٣٠/٣).

(٤) «تذكرة الحفاظ» (٨٢٩/٣).

(٥) يُنْظَر الأثر برقم (٥٤).

(٦) يُنْظَر «الجرح والتَّعديل» (٢٠٦/٦)، ترجمة برقم (١١٢٨).

(٧) يُنْظَر «الجرح والتَّعديل» (٣١/٣-٣٢)، ترجمة برقم (٣١).